الدستور يتوّج ثورة تونس

رمضان يلدرم

رئيس التحرير

ملخص

تمضي تونس باستقرار في تحمّل دور ريادي نحو ترسيخ التوافق السياسي والاجتماعي في المنطقة بعد أن رفعت راية الثورات العربية، وأحيت بها أملًا جديدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولئن كانت البلدان التي عاشت الثورات العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا تتقاسم نفس المحيط الديني-الإثني إلا أنها تختلف عن بعضها من حيث التجارب والخبرات والخصوصيات المؤسسية وما شابهها، مما جعلها تعيش مغامرات مختلفة.

وكان الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي قد اضطر لمغادرة البلاد في 14 جانفي/ يناير 2011، بعد أن تأكد من عدم قدرته على الوقوف ضد الحراك الشعبي الذي انطلق بثورته في 17 ديسمبر 2010، ونقل تونس إلى مرحلة جديدة. وبعد الثورة عاد ممثلو المعارضة الحقيقية إلى وطنهم بعد قضاء سنوات طويلة في المهجر، واحتكوا بالشعب وأسّسوا أحزابًا سياسية. وبعد فترة قصيرة ذهبت تونس إلى انتخابات لتشكيل "المجلس التأسيسي" الذي عكس إرادة الشعب بمختلف أطيافه واتجاهاته. وكان حزب حركة النهضة الفائز الأول في سباق الانتخابات قد أبدى نضجًا سياسيًّا كبيرًا، حيث أعطى منصب الرئاسة لزعيم الحزب الفائز الثاني، ورسم بذلك خارطة طريق مكّنت البلاد من الوصول إلى ما وصلت إليه من دون وقوع حادثة كبيرة. وشهدت تونس في أثناء هذه الفترة محاولات عديدة لإجهاض الثورة شبيهة بأحداث أخري في دول الربيع العربي، مثل إحداث "حركة التمرد" التونسية ولكنها باءت بالإخفاق.

مفاوضات حكيمة

يمكن إيراد أسباب كثيرة حالت دون تحوّل تونس إلى مصر وليبيا وحتى اليمن وسوريا، يأتي على رأسها حنكة السياسيين، ووعي الشعب، واحترازه من عواقب إيقاع البلاد في الفوضى. وقد جرت خلال ثلاث السنوات الماضية أحداث كادت تحطّم البلاد، مثل استفزازات التنظيمات السلفية، والاعتداء على السفارة الأمريكية، واغتيال رئيسَي حزبين سياسيين معارضين. ورغم ذلك لم يُسمح بنهب مكتسبات الثورة، ولم تستطع تلك الأقلية التي كانت تحاول

رؤية تركية
2014 - 9
11 - 7

إحداث ضجيج وكأنها تمثل الأكثرية -فرضَ الوصاية على السياسة، رغم نيلها دعمًا من القوى الخارجية. وحركة النهضة التي لها مكانة مؤثرة في سياسة البلاد لم تتنازل عن أولوياتها من جهة، ولم تهمل الواقع المعاش للبلاد من جهة أخرى. وزعيم هذه الحركة راشد الغنوشي الذي عاد إلى تونس بعد قضاء سنوات طويلة في المنفى حاول أن يزيل الخلافات القائمة بين أعضاء النهضة الذين كان معظمهم في السجون، منقطعين عن بعضهم لسنوات مديدة، وأكّد أيضًا ضرورة الخروج من الأزمات بالعمل السياسي. والغنوشي الذي استحق صفة "حكيم شمال أفريقيا" بفضل المفاوضات التي أجراها على مدار ثلاث سنوات مع الأطراف كافة داخل البلاد وخارجها كان أفضل مثال لإعطاء درس في أن التضحية هي ما تقتضيها السياسة أحيانًا. وكان الغنوشي قد أقنع إخوانه بأهمية المفاوضات التي كان يقودها بحكمة، كما أنقذ حزبه مرات عديدة من الوقوع في الهاوية.

وقد تفكّكت جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان بعد الانتخابات في تونس وصَغُرت، ثم انضوت هذه الأحزاب الصغيرة فيما بعد تحت أكبر حزب معارض في البلاد باسم "حزب نداء تونس"، كما أن حزب النهضة أثبت قوته وجدارته في هذه المعركة. وكانت شخصية راشد الغنوشي تتبوأ مكانة متميزة بأفكارها وآرائها النيّرة من بين قادة الحركات الإسلامية في الفترة الحديثة، حيث تمكنت هذه الشخصية من تنفيذ آرائها النظرية بعد الثورة في تونس بنجاح. وبذلك استطاع الغنوشي تحقيق "تدريب وتكوين داخلي" لحركته البالغة من العمر أربعين سنة من جهة، وأثرى الثقافة السياسة التونسية بمفاهيم جديدة مثل "التفاوض السياسي" و"التضحية السياسية" من جهة أخرى.

رجل ديمقراطي اجتماعيّ حقًا

وكان السيد محمد منصف المرزوقي المعروف بشخصيته الثقافية ونشاطاته في مجال حقوق الإنسان قد عاد إلى البلاد من باريس بعد أن كان منفيًّا خارج البلاد سنوات طويلة مثل راشد الغنوشي. ودخل المرزوقي الحياة السياسية وقاد تحالفًا ضم أطرافًا علمانية-ليبرالية-اشتراكية. وتم اختيار المرزوقي لمنصب رئيس الجمهورية من قبل المجلس التأسيسي بصفته رئيس ثاني حزب

فـاز في الانتخابـات، إلى جانـب نيلـه تأييـدًا مـن الغنـوشي. وكان للمرزوقـي دور فعّـال في إيصـال تونـس إلى المرحلة الحاليـة. وكان مؤمنًـا بأن السياسـة والمفاوضات السياسـية هي السـبيل الوحيدة للخروج من الأزمات، ولذلك لم يسمح بانسداد باب السياسة، وهو ما نراه في قراراته وتعييناته لمناصب حساسـة في البلاد، وعلى رأسـها قيـادة الجيش، حيث جعل هـذا الأخير خـارج المعادلة السياسـية باختيـاره الدقيـق لمـن يتـولى قيـادة الأركان العامـة، وكان المرزوقـي قـد تصـدى بذلـك لاحتمال ظهور نظام وصاية للشرطة والجيش كما كان في السابق.

هذا، وأشرف الرئيس المرزوقي على فريق عمـل قام بإعـداد تقرير تحت اسـم "الكِتَاب الأَسـود" وأحبـط بذلـك محاولـة قيـام نظام وصايـة جديـد متألـف مـن رؤوس الأموال ووسـائل الإعـلام والبيروقراطيـة القديمة. وهذا الكتاب الصادر عن رئاسـة الجمهورية في عـام 2013 تحـت عنـوان "منظومـة الدعاية تحـت حكم ابن عـلي" تضمن وثائق ومعلومـات فاجأت الكثيريـن، حيث تناول الكتاب تحت فصول وعناوين مختلفة أساليب ابـن عـلي في الدعايـة والضغط على الشـعب وإقصـاء المعارضـة، مـع الاستشـهاد بوثائق ومقـالات وكتـب وبروشـورات وبرامـج إعلامية دعائية ووثائق تثبت دفع مبالغ مالية لبعض الكتاب والمنتجين. وبهذا الكتاب تم كشـف القناع عن رجـال الأعـمال والكتّاب والصحفيـين والأكاديميـين والفنانين الذين كانوا من المحتمل أن يبادروا باسترجاع نظام وصايـة جديـد في البـلاد. وتصـدّى الرئيس المرزوقي من خلال نشر هذا الكتاب لاحتمال حـدوث انقـلاب مضـاد في البـلاد متحمـلًا في ذلـك كافـة الأخطـار. وكان المرزوقـي يؤكـد ضرورة الاحتـكام إلى المجلس في فترة الأزمات السياسـية، حيـث كان حريصًا على السياسـة وسـمعتها. ولم يسـمح باسـتغلال النزاعـات السياسـية لمآرب شـخصية سـواء لنفسـه أم لغـيره عندمـا تـم تعليـق أعـمال الدسـتور والسـعي إلى حل المجلـس وإجبار حكومـة النهضة على الاسـتقالة، وغيرها من الفـترات الصعبة. وعندمـا اتفقت الأطراف السياسية على ضرورة الاستمرار مع حكومة التكنوقراط حتـى موعد الانتخابات في نهاية عام 2014، واختلفت حول رئيس الحكومة –أكّد المرزوقي أنه لن يسمح أن يكون رئيس الحكومة من خـارج المجلس، وحافظ بذلك

على كرامة البرلمان من جهة، وأثبت هويته الثورية والديمقراطية الاجتماعية من جهة أخرى.

تمت الموافقة على الدستور التونسي الجديد من قبل المجلس التأسيسي في 26 جانفي/يناير 2014 بعد مناقشات طويلة كانت حصيلتها موافقة 200 ورفض 12 واحتفاظ 4 من أعضاء المجلس

الدستور الجديد في تونس

تمت الموافقة على الدستور التونسي الجديد من قبل المجلس التأسيسي في 26 جانفي/ يناير 2014 بعد مناقشات طويلة كانت حصيلتها موافقة 200 ورفض 12 واحتفاظ 4 من أعضاء المجلس. ومع الموافقة على الدستور الجديد المتكون من 149 مادة تجاوزت تونس أزمة سياسية كبيرة، وباتت تسير اليوم مع حكومة التكنوقراط برئاسة مهدي الجمعة نحو الانتخابات التشريعية التي ستجرى في نهاية العام الجاري. وفي ظل مناقشات دستورية حادة حول العلاقة بين الدين والدولة، والشريعة والعلمانية، وشكل النظام الجديد، وما شابه ذلك من مسائل عديدة تم التوصل إلى صيغة دستورية، وكان لحركة النهضة فيها دور كبير، حتى إن سياسة النهضة وتضحياتها في هذه المرحلة أثارت تساؤلًا لدى الكثيرين حول اعتبارها "انتصارًا" أو "هزيمة"؟

والمادتان الأولى والثانية من الدستور تمثلان روح الدستور وأصله، إذ لا يجوز مناقشتهما والاقتراح بتعديلهما. وتنص المادة الأولى على الوصف الأساسي للدولة، فتقول: "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها والجمهورية نظامها". وأما مفاهيم "الحرية والكرامة والعدالة" التي كانت شعار الثورات العربية فقد وردت في المادة الرابعة، وعُدَّتْ شعارًا للجمهورية التونسية. وبحسب الدستور الجديد الذي تبنى لتونس النظام البرلماني فإن رئيس الجمهورية هو "رئيس الدولة ورمز وحدتها، يضمن استقلالها واستمراريتها، ويسهر على احترام الدستور". ويشترط لمرشّح منصب رئيس الجمهورية أن يكون مسلمًا، بالغًا من العمر 35 سنة على الأقل، ومواطنًا تونسيًّا منذ الولادة. وتنص المادة 74 على أن المرشح "إذا كان حاملًا للجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدّم ضمن ملف ترشحه تعهدًا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسًا للجمهورية". وكان لهذه العبارة وضع فعلي في تونس حيث إن عددًا كبيرًا من اللاعبين السياسيين في بناء تونس الجديدة قد اضطروا في السابق لمغادرة بلادهم، والعيش في الخارج لسنوات طويلة، والحصول بالطبع على جنسيات أخرى.

ولعله من الصعب التنبؤ بالدور الذي سيقوم به الدستور الجديد الموافق عليه من قبل المجلس التأسيسي بالأغلبية الساحقة في حل المشكلات التي يعانيها المجتمع. ولكن من المهمّ أن يكون الدستور -أي هذا النص التأسيسي لتونس الجديدة وللمرحة

الجديدة التي سميت بـ"الجمهورية الثانية"- منتقلًا إلى حيز التنفيذ بموافقة الأطراف السياسية كلّها، إذ إن فحوى الدستور يهدف إلى وضع نظام قادر على قيادة المرحلة الجديدة، ويحتوي الشرائح الاجتماعية كافة من دون تمييز. وأصبح اللاعبون السياسيون يدركون جيدًا أن رهن مستقبل البلاد بمناقشات لفظية- نظرية من شأنه أن يُعيد إلى البلاد تلك الأنظمة الاستبدادية السابقة. ما يزال منطلقُ الثورات العربية وبلادُ الياسمين تونس مصدرَ أمل كبير بعد أن أكملت عامها الثالث من ثورتها المجيدة. ولعل بروزها كأولى دولة عربية تتطلع إلى تجربة ديمقراطية بمشاركة واسعة يؤكد هذا الأمل.